Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

أثر قوة العامل النحوي في توجيه الإعراب عند ابن عاشور: دراسة في نماذج مختارة من التحرير والتنوير

د. فندية فرحان سليم الطراونة
جامعة مؤته المدرسة النموذجية / الأردن

استلام البحث: 13-06-2026 مراجعة البحث : 14-07-2026 قبول البحث: 07-08-2026

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر قوة العامل النحوي وضعفه في توجيه الإعراب عند الإمام محمد الطاهر ابن عاشور (ت 1393هـ) من خلال دراسة تطبيقية على نماذج مختارة من تفسيره التحرير والتنوير، وبيان الصلة بين التوجيه النحوي والدلالة التفسيرية في منهجه. كما تسعى إلى إبراز الأسس التي اعتمدها ابن عاشور في ترجيح العامل الظاهر أو اللجوء إلى العامل المقدر، وبيان أثر ذلك في استنباط المعاني القرآنية، مع موازنة آرائه بأقوال عدد من المفسرين والنحاة، وفي مقدمتهم الزمخشري وأبو حيان. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء النماذج النحوية في التحرير والتنوير، وتحليلها في ضوء نظرية العامل، ثم مقارنتها بتوجيهات المفسرين والنحاة؛ للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف، وبيان الخصائص المنهجية التي تميز بها ابن عاشور في معالجة القضايا النحوية ذات الصلة بالتفسير. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، من أبرزها أن ابن عاشور لم يتعامل مع العامل النحوي بوصفه وسيلة لضبط الإعراب فحسب، بل جعله أداة لتوجيه المعنى التفسيري والكشف عن مقاصد النص القرآني. كما تبين أنه يميل إلى ترجيح العامل الظاهر متى استقام به التركيب، ولا يلجأ إلى التقدير إلا إذا دعت إليه الأصول النحوية أو اقتضاه السياق. وأظهرت الدراسة كذلك أن توجيهاته النحوية تمتاز بالجمع بين الدقة اللغوية والبعد التفسيري، وأنه يوظف الحذف، والتقدير، والتقديم، والتأخير، وتعدد الأوجه الاشتقاقية في خدمة المعنى، بما يعكس منهجًا يجمع بين أصالة الدرس النحوي وعمق النظر التفسيري.

الكلمات المفتاحية: العامل النحوي، ابن عاشور، التحرير والتنوير، توجيه الإعراب، التفسير، الحذف والتقدير، المعنى التفسيري.

Abstract:

This study aims to reveal the impact of the strength or weakness of grammatical factors on the interpretation of grammatical cases in the work of Imam Muhammad al-Tahir Ibn Ashur (d. 1393 AH). This is achieved through an applied study of selected examples from his commentary, al-Tahrir wa al-Tanwir, and by demonstrating the relationship between grammatical interpretation and interpretive meaning within his methodology. Furthermore, the study seeks to highlight the principles Ibn Ashur relied upon in favoring the explicit factor or resorting to the implied factor, and to demonstrate the effect of this on deriving Qur'anic meanings. His views are compared with those of several commentators and grammarians, most notably al-Zamakhshari and Abu Hayyan. The study employs a descriptive-analytical approach, based on an inductive examination of grammatical examples in al-Tahrir wa al-Tanwir, their analysis in light of the theory of grammatical factors, and their comparison with the interpretations of other commentators and grammarians. This comparison aims to identify points of agreement and disagreement and to demonstrate the methodological characteristics that distinguish Ibn Ashur in addressing grammatical issues related to interpretation. The study reached several conclusions, most notably that Ibn Ashur did not treat grammatical factors merely as a means of controlling inflection, but rather as tools for guiding interpretive meaning and revealing the intentions of the Qur'anic text. It also showed that he tended to favor the explicit factor when the structure was grammatically correct, resorting to implied factors only when grammatical

principles or context dictated it. Furthermore, the study demonstrated that his grammatical interpretations are characterized by a combination of linguistic precision and interpretive depth, and that he employed ellipsis, implied meaning, fronting, backshifting, and multiple derivational forms to serve the meaning, reflecting a methodology that combines the rigor of grammatical analysis with profound interpretive insight.
Keywords : Grammatical factor, Ibn Ashur, Al-Tahrir wa Al-Tanwir, Directing the grammatical analysis, Interpretation, Deletion and Estimation, Interpretive Meaning.

المقدمة

يُعدّ العامل النحوي من القضايا المركزية التي قامت عليها النظرية النحوية العربية، إذ ارتبط ارتباطًا وثيقًا بتفسير العلاقات الإعرابية بين عناصر التركيب، والكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف العلامات الإعرابية وتنوع التوجيهات النحوية. وقد احتل مفهوم العامل مكانة بارزة في مؤلفات النحاة منذ مرحلة التأسيس الأولى، حيث جعل الجرجاني العامل أساسًا في تفسير الظواهر الإعرابية، وربط تغير أواخر الكلمات بما يطرأ عليها من مؤثرات لفظية أو معنوية[1]. ثم توسع النظر في مفهوم العامل عند علماء العربية، فناقشوا طبيعته ومراتبه وأثره في بناء الجملة، وبيّنوا أن العوامل ليست على درجة واحدة من التأثير، بل تتفاوت بحسب قوتها ووضوحها وأصالتها[2].

وقد أدى هذا التفاوت بين العوامل إلى ظهور مفهوم القوة والضعف في الدرس النحوي، إذ نظر النحاة إلى بعض العوامل بوصفها أقوى تأثيرًا من غيرها؛ لكونها ظاهرة أو أصلية أو مباشرة في العمل، في حين عدّوا بعض العوامل أضعف أثرًا بسبب اعتمادها على التقدير أو الحذف أو كونها عوامل معنوية. ولم يكن هذا التقسيم مجرد تصنيف نظري، بل كان له أثر واضح في توجيه الإعراب وترجيح بعض الأوجه النحوية على غيرها، وهو ما يظهر في كتب النحو والتفسير على حد سواء[3]، ويُعدّ تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر ابن عاشور من أبرز التفاسير الحديثة التي ظهر فيها التداخل بين العلوم العربية والتفسيرية؛ إذ لم يقتصر ابن عاشور على بيان المعاني الإجمالية للآيات، بل أولى اهتمامًا كبيرًا بالتحليل اللغوي والنحوي والبلاغي، واعتمد على القواعد العربية في توجيه القراءات والإعرابات المختلفة وترجيح ما يراه أقرب إلى سياق الآية ودلالتها[4]. ومن خلال تتبع تفسيره يتضح أنه تعامل مع العامل النحوي بوصفه أداة تفسيرية تسهم في الكشف عن المعنى، وليس مجرد وسيلة لضبط العلامة الإعرابية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يمثل العامل النحوي أحد المرتكزات الأساسية في بناء النظرية النحوية العربية، وقد ارتبط به تفسير كثير من الظواهر الإعرابية وتوجيه العلاقات بين عناصر التركيب. ولم ينظر النحاة إلى العوامل على أنها متساوية في درجة التأثير، بل قرروا وجود تفاوت بينها من حيث القوة والضعف، وهو تفاوت ينعكس على الأحكام الإعرابية، وعلى قبول بعض الأوجه النحوية وترجيحها على غيرها. وعلى الرغم من حضور هذه القضية في كتب النحو العربي، فإن تطبيقاتها في كتب التفسير، ولا سيما في التفاسير التي عنيت بالتحليل اللغوي، ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والكشف. ويُعدّ تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر ابن عاشور من المصادر التفسيرية التي يظهر فيها حضور واضح للتحليل النحوي؛ إذ

[1] الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف. (2004). معجم التعريفات. القاهرة: دار الفضيلة. ص 122. سيُشار إليه لاحقًا: الجرجاني، التعريفات.

[2] ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. (1978). الخصائص. بيروت: دار الهدى. ج1، ص 34. سيُشار إليه لاحقًا: ابن جنّي، الخصائص.

[3] السيوطي، جلال الدين. (1998). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). بيروت: دار الكتب العلمية. ج2، ص 335. سيُشار إليه لاحقًا: السيوطي، همع الهوامع.

[4] ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984). التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر. ج1، ص 10. سيُشار إليه لاحقًا: ابن عاشور، التحرير والتنوير.

اعتمد ابن عاشور على القواعد العربية في توجيه الإعراب، ومناقشة الاحتمالات النحوية، وترجيح بعض الأوجه بناءً على قوة الدليل النحوي أو ملاءمته للسياق. إلا أن الدراسات التي تناولت الجانب النحوي في تفسيره ركزت غالبًا على المسائل النحوية العامة، أو التعليل النحوي، أو الترجيحات الإعرابية، دون الوقوف على أثر تفاوت قوة العامل وضعفه بوصفه أساسًا في بناء التوجيه الإعرابي عنده. ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الكشف عن مظاهر القوة والضعف في العامل النحوي عند ابن عاشور، وبيان أثر ذلك في توجيه الإعراب من خلال نماذج مختارة من تفسير التحرير والتنوير، للإجابة عن الكيفية التي وظف بها ابن عاشور مفهوم العامل ومراتبه في تفسير النص القرآني، ومدى ارتباط اختياراته الإعرابية بدرجة قوة العامل أو ضعفه.

وتتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

كيف أثرت ثنائية القوة والضعف في العامل النحوي في توجيه الإعراب عند ابن عاشور في تفسير التحرير والتنوير؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

- ما مفهوم العامل النحوي، وما المقصود بالقوة والضعف فيه عند النحاة؟
- ما أبرز مظاهر قوة العامل النحوي وضعفه في النماذج المختارة من تفسير التحرير والتنوير؟
- كيف وظف ابن عاشور قوة العامل أو ضعفه في ترجيح الأوجه الإعرابية المختلفة؟
- ما أثر العامل النحوي ودرجته في توجيه المعنى التفسيري عند ابن عاشور؟
- إلى أي مدى تتفق اختيارات ابن عاشور الإعرابية مع أصول النظرية النحوية المتعلقة بمراتب العوامل؟

أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

- تأصيل مفهوم العامل النحوي وبيان مكانته في الدرس النحوي العربي، مع توضيح مفهوم القوة والضعف المرتبط بالعوامل ومراتبها عند النحاة.
- الكشف عن مظاهر القوة والضعف في العامل النحوي من خلال تتبع النماذج المختارة من تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور.
- بيان منهج ابن عاشور في توجيه الإعراب من خلال تحليل اختياراته النحوية وترجيحاته بين الأوجه الإعرابية المختلفة.
- توضيح أثر درجة قوة العامل أو ضعفه في بناء الحكم الإعرابي وفي توجيه المعنى التفسيري عند ابن عاشور.
- إبراز الجانب النحوي في تفسير التحرير والتنوير والكشف عن طبيعة العلاقة بين القاعدة النحوية والتفسير اللغوي للقرآن الكريم عند ابن عاشور.
- الإسهام في الدراسات النحوية التطبيقية من خلال ربط مفهوم العامل النحوي التراثي بتطبيقاته في أحد أبرز التفاسير الحديثة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية العامل النحوي في بناء النظرية النحوية العربية، ومن الحاجة إلى دراسة تطبيقاته في كتب التفسير التي تمثل مجالًا خصبًا لظهور الاختيارات والترجيحات الإعرابية، كما تكمن أهمية البحث في الكشف عن أثر تفاوت قوة العامل وضعفه في توجيه الإعراب عند ابن عاشور، وبيان الأسس التي اعتمد عليها في قبول بعض الأوجه الإعرابية وترجيحها. وتتجلى أهمية البحث كذلك في إبراز الجانب النحوي في تفسير التحرير والتنوير، إذ إن الدراسات التي تناولت ابن عاشور ركزت غالبًا على جوانبه التفسيرية والبلاغية، بينما يمثل تحليل موقفه من قوة العامل وضعفه مجالًا يكشف عن منهجه في التعامل مع القاعدة النحوية وتطبيقها في تفسير النص القرآني.

أسباب اختيار ابن عاشور

جاء اختيار ابن عاشور مجالًا لهذه الدراسة لما يتميز به تفسيره من حضور واضح للقضايا اللغوية والنحوية، ولما يمثله من امتداد للمنهج التفسيري الذي يجمع بين الرواية والدراية والتحليل العقلي، فقد كان ابن عاشور صاحب تكوين لغوي واسع، انعكس في طريقته في معالجة المسائل النحوية، حيث لم يكتف بعرض أقوال النحاة، بل مارس التحليل والموازنة والترجيح بين الأوجه المختلفة وفق ما يراه منسجمًا مع السياق والمعنى، كما أن تفسير التحرير والتنوير يوفر مادة تطبيقية غنية لدراسة العامل النحوي؛ لكثرة المواضع التي ناقش فيها ابن عاشور مسائل الإعراب، وعلل اختياراته النحوية، وربط بين البنية النحوية والدلالة التفسيرية.

الدراسات السابقة

حظي الجانب النحوي في تفسير التحرير والتنوير بعناية عدد من الباحثين الذين سعوا إلى الكشف عن منهج ابن عاشور في التعامل مع القضايا اللغوية والإعرابية. فقد تناولت دراسة مأمون تيسير مباركة بعنوان «التضمين النحوي في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور» القضايا المتعلقة بالتضمين النحوي في تفسير ابن عاشور، وسعت إلى الكشف عن منهجه في توظيف التضمين في توجيه المعنى القرآني، وبينت أن ابن عاشور أولى هذه الظاهرة عناية واسعة، وربطها بالدلالة والسياق، كما ناقشت الدراسة تعدد الآراء النحوية في مواضع التضمين. إلا أن اهتمامها انحصر في ظاهرة التضمين النحوي، ولم تتناول مفهوم العامل النحوي أو تفاوت قوته وضعفه وأثر ذلك في توجيه الإعراب[5].

كما عالجت دراسة أسماء دادة، والحادة عوادي بعنوان «المسائل النحوية في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور – جزء سبح أنموذجًا» عددًا من المسائل النحوية التي عرض لها ابن عاشور في تفسيره، وكشفت عن منهجه في عرض الأوجه الإعرابية، وتعليل الأحكام النحوية، والربط بين الإعراب والمعنى، وأكدت أن ابن عاشور يوازن بين آراء النحاة ويرجح ما ينسجم مع دلالة الآية. غير أن الدراسة اقتصرت على جزء محدد من القرآن الكريم، ولم تجعل نظرية العامل النحوي محورًا للدراسة، كما لم تبحث في أثر قوة العامل وضعفه في الترجيح الإعرابي[6].

[5] مباركة، مأمون تيسير محمد. (2013). التضمين النحوي في تفسير "التحرير والتنوير" لابن عاشور (1296 هـ = 1879م – 1393 هـ = 1973م). مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب. مج10, ع1. سيُشار إليه لاحقًا: مباركة، التضمين النحوي.

[6] دادة, أسماء. (2023). المسائل النحوية في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور – جزء سبح أنموذجًا. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الوادي، الجزائر. سيُشار إليه لاحقًا: دادة، المسائل النحوية.

وتناولت دراسة التعليل النحوي في التحرير والتنوير: دراسة نموذجية، للباحث محمد أبو بكر، قضية التعليل النحوي في تفسير ابن عاشور، وهدفت إلى إبراز طبيعة العلل النحوية التي اعتمدها في توجيه الأحكام الإعرابية، وانتهت إلى أن ابن عاشور كان يحرص على اقتران الحكم النحوي بتعليل يفسر الظاهرة ويزيل الإشكال، وأن تعليلاته يغلب عليها البعد اللغوي والابتعاد عن التكلف. ومع أهمية هذه الدراسة في إبراز منهجه التعليلي، فإنها لم تتناول قضية تفاوت قوة العوامل النحوية، ولم تربطها بترجيح الأوجه الإعرابية[7].

ومن الدراسات الحديثة ذات الصلة دراسة أحمد عبد الرحمن محمد علي الشريف بعنوان «أسس التفكير النحوي عند الطاهر ابن عاشور في كتابه التحرير والتنوير»، وقد هدفت إلى الكشف عن الأسس التي بنى عليها ابن عاشور ترجيحاته النحوية، وتحليل منهجه في معالجة الخلافات بين النحاة، وبيان القرائن التي اعتمد عليها في الترجيح. وتلتقي هذه الدراسة مع البحث الحالي في اهتمامها بمنهج ابن عاشور النحوي، إلا أنها ركزت على أسس التفكير النحوي بصورة عامة، ولم تخصص البحث في ثنائية قوة العامل وضعفه وأثرها في توجيه الإعراب[8].

تعقيب على الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات الترجيحات النحوية عند ابن عاشور وأثرها في المعنى، إذ ركزت على طريقته في المفاضلة بين الأوجه الإعرابية المختلفة، وبيّنت أن ابن عاشور لا يكتفي بعرض الاحتمالات النحوية، بل يرجح بينها اعتمادًا على السياق والمعنى وقواعد العربية. وتفيد هذه الدراسات في الكشف عن منهج ابن عاشور في الاختيار النحوي، إلا أنها لم تتجه إلى دراسة العامل النحوي بوصفه معيارًا في قوة التوجيه الإعرابي أو ضعفه. أما الدراسات التي تناولت نظرية العامل النحوي فقد اهتمت بتأصيل مفهوم العامل وبيان أثره في بناء الجملة العربية، كما ناقشت مراتب العوامل من حيث القوة والضعف، وأوضحت أن اختلاف قوة العامل يؤدي إلى اختلاف الأحكام الإعرابية والترجيحات النحوية. ومع ذلك، فقد انصرفت معظم هذه الدراسات إلى الجانب النظري العام، ولم تربط بين مفهوم القوة والضعف في العامل وبين تطبيقاته في تفسير ابن عاشور. ومن خلال استقراء الدراسات السابقة يتضح أن معظمها تناول أحد جانبين: إما دراسة القضايا النحوية في تفسير التحرير والتنوير، أو دراسة نظرية العامل في التراث النحوي بصورة عامة، في حين لم تُفرد دراسة مستقلة – في حدود اطلاع الباحث – لبحث ثنائية القوة والضعف في العامل النحوي وأثرها في توجيه الإعراب عند ابن عاشور، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى معالجته من خلال نماذج مختارة من تفسيره.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال اختيار نماذج إعرابية من تفسير التحرير والتنوير يظهر فيها أثر قوة العامل أو ضعفه في توجيه الإعراب، ثم تحليل هذه النماذج في ضوء آراء النحاة ومناقشة اختيارات ابن عاشور وترجيحاته، بهدف الكشف عن منهجه في التعامل مع العوامل النحوية وبيان أثرها في تفسير النص القرآني.

[7] أبو بكر، محمد. (2019). التعليل النحوي في التحرير والتنوير: دراسة نموذجية. مجلة الدين والعلم، مج 2، ع1. سيُشار إليه لاحقًا: أبو بكر، التعليل النحوي.

[8] الشريف، أحمد عبد الرحمن محمد علي. (2020). أسس التفكير النحوي عند الطاهر ابن عاشور في كتابه (التحرير والتنوير). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فيلادلفيا، عمان. سيُشار إليه لاحقًا: الشريف، أسس التفكير النحوي.

حدود الدراسة

تتحدد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود التي تضبط مجال البحث، وذلك على النحو الآتي:

الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة ثنائية القوة والضعف في العامل النحوي، وبيان أثرها في توجيه الإعراب عند ابن عاشور، من خلال تحليل نماذج مختارة من تفسير التحرير والتنوير، دون استقصاء جميع المسائل النحوية الواردة في التفسير.

الحدود المصدرية: اعتمدت الدراسة على تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر ابن عاشور بوصفه المصدر الأساسي للتطبيق، مع الرجوع إلى كتب النحو التراثية والمصادر الحديثة المتعلقة بنظرية العامل النحوي لتأصيل الجانب النظري.

الحدود المنهجية: تقتصر الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف الظواهر المتعلقة بالعامل النحوي وتحليل النماذج الإعرابية التي يظهر فيها أثر قوة العامل أو ضعفه في توجيه ابن عاشور.

الحدود التطبيقية: تقوم الدراسة على مجموعة من النماذج المختارة من مواضع مختلفة في تفسير التحرير والتنوير، بحيث تمثل صورًا متنوعة لتفاوت قوة العوامل النحوية وأثر ذلك في الاختيارات الإعرابية.

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن عاشور وكتابه التحرير والتنوير

المطلب الأول: التعريف بالإمام محمد الطاهر ابن عاشور

يُعَدُّ الإمام محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور (1296–1393هـ/1879–1973م) أحد أبرز علماء تونس في العصر الحديث، ومن أعلام الفكر الإسلامي واللغة العربية في القرن الرابع عشر الهجري. ينتمي إلى أسرة علمية عريقة عُرفت بالعلم والقضاء والإفتاء، وكان لها أثر واضح في الحياة العلمية بتونس، الأمر الذي هيأ له بيئة علمية أسهمت في تكوين شخصيته العلمية منذ نشأته[9]. ولد ابن عاشور في تونس العاصمة سنة (1296هـ/1879م)، وتلقى علومه الأولى في بيته على يد والده وبعض علماء أسرته، ثم التحق بجامع الزيتونة، حيث درس العلوم الشرعية واللغوية والعقلية على نخبة من كبار علماء عصره، فأخذ عنهم التفسير والحديث والفقه وأصوله، والنحو والصرف والبلاغة والمنطق. وكان من أبرز شيوخه الشيخ محمد النخلي، والشيخ سالم بوحاجب، والشيخ محمد بن يوسف، وغيرهم من علماء الزيتونة الذين تركوا أثرًا واضحًا في تكوينه العلمي ومنهجه في البحث والاستدلال[10].

وقد برز نبوغ ابن عاشور في سن مبكرة، فتدرج في الوظائف العلمية حتى تولى التدريس بجامع الزيتونة، ثم أصبح شيخًا للإسلام المالكي، وتولى مشيخة جامع الزيتونة، وأسهم في إصلاح مناهجه التعليمية والدعوة إلى تجديد الفكر الإسلامي، مع المحافظة على أصالة التراث العلمي. وقد جمع في شخصيته بين العالم اللغوي والمفسر والأصولي والفقيه، الأمر الذي انعكس بوضوح على مؤلفاته، ولا سيما تفسيره التحرير والتنوير. واحتل ابن عاشور مكانة علمية مرموقة بين علماء عصره؛ لما امتاز به من سعة الاطلاع، ودقة النظر، والاستقلال في الترجيح، وعدم الجمود على أقوال السابقين. كما عُرف بقدرته

[9] إبراهيم، محمد، التقري لتفسير التحرير والتنوير البن عاشور، الرياض: دار ابن خزيمة، ج1، ص15. سيُشار إليه لاحقًا: إبراهيم، التقري.

[10] النذير، محمد (2009). الاختيارات العلمية للعلامة محمد الطاهر ابن عاشور من خلال تفسيره التحرير والتنوير. بيروت: دار ابن حزم، ص19. سيُشار إليه لاحقًا: النذير، الاختيارات العلمية.

على الإفادة من علوم العربية المختلفة في خدمة التفسير، فكان يعرض للمسائل النحوية والبلاغية والصرفية والأصولية، ويوازن بين أقوال العلماء، ثم يرجح ما يراه أقرب إلى دلالة النص وسياقه[11].

وخلف ابن عاشور تراثًا علميًا متنوعًا، من أشهر مؤلفاته: التحرير والتنوير، وهو أشهر كتبه وأوسعها، وكتاب مقاصد الشريعة الإسلامية، وكتاب أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، وأليس الصبح بقريب، وكشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، إلى جانب عدد من الرسائل والبحوث في التفسير واللغة والأصول والفقه. ويبرز اهتمام ابن عاشور بعلوم العربية بصفة عامة، وبالنحو بصفة خاصة، في معظم مؤلفاته، إلا أن تفسيره التحرير والتنوير يمثل الميدان الأبرز لتطبيق آرائه النحوية؛ إذ لم يكن يعرض للمسائل الإعرابية بوصفها قضايا صناعية مجردة، وإنما يجعلها وسيلة لفهم النص القرآني والكشف عن دلالاته[12]، ولذلك أكثر من مناقشة أقوال النحاة، وموازنتها، وترجيح ما يراه أوفق بالسياق ومقاصد الخطاب، وهو ما أكسب تفسيره قيمة لغوية وتفسيرية كبيرة، وجعله من أبرز التفاسير التي تجمع بين أصالة الدرس النحوي وعمق التحليل التفسيري.

المطلب الثاني: التعريف بتفسير التحرير والتنوير ومنهجه

يُعد تفسير التحرير والتنوير من أبرز المؤلفات التفسيرية في العصر الحديث، وأوسعها مادةً وأغزرها علمًا، وقد أمضى الإمام محمد الطاهر ابن عاشور سنوات طويلة في تأليفه حتى خرج في ثلاثين جزءًا، جامعًا بين علوم التفسير واللغة والبلاغة والفقه وأصوله، مع عناية خاصة بإبراز الجوانب البيانية والتشريعية والمقاصدية في القرآن الكريم. وسمى مؤلفه تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ثم اشتهر اختصارًا باسم التحرير والتنوير. وتعكس هذه التسمية الغاية التي أرادها مؤلفه؛ إذ قصد بـ«التحرير» تحرير المعاني من التقليد والتكرار، وتنقيتها من الأقوال الضعيفة، كما قصد بـ«التنوير» إعمال النظر الصحيح في فهم النص القرآني، وربط التفسير بمقاصد القرآن وقضايا العصر، مع المحافظة على أصول التفسير المعتبرة[13].

وقد حظي هذا التفسير بمكانة علمية مرموقة بين كتب التفسير المعاصرة، لما امتاز به من استقلال في النظر، وعمق في التحليل، واتساع في الإفادة من مختلف العلوم الإسلامية واللغوية. ويُعد من التفاسير التي تجاوزت مجرد نقل أقوال المفسرين إلى مناقشتها وتقويمها وترجيح ما يؤيده الدليل والسياق، ولذلك أصبح مرجعًا مهمًا للباحثين في الدراسات القرآنية واللغوية. واعتمد ابن عاشور في تفسيره على مصادر متنوعة، شملت كتب التفسير بالمأثور والرأي، وكتب اللغة والمعاجم، وكتب النحو والصرف والبلاغة، فضلًا عن كتب أصول الفقه والقراءات والحديث. وكان كثير الرجوع إلى تفاسير الطبري، والزمخشري، والرازي، وأبي حيان، والقرطبي، وابن عطية، مع مناقشة آرائهم وموازنتها وعدم الاقتصار على النقل عنها[14].

ويقوم منهج ابن عاشور في التفسير على الجمع بين الرواية والدراية؛ فهو يعتني بالمأثور حيث يكون حجة، ويعتمد النظر العقلي واللغوي في بيان دلالات الآيات، ويولي السياق القرآني عناية كبيرة في ترجيح الأقوال، كما يربط بين المعنى اللغوي والمقصد التشريعي والبلاغي، ويكشف عن العلاقات الدقيقة بين أجزاء النظم القرآني. ومن أبرز السمات المنهجية في

[11] الزمرلي، صادق (1986). أعلام تونسيون. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ص363. سيُشار إليه لاحقًا: الزمرلي، أعلام تونسيون.

[12] الغالي، بالقاسم. (1996). الشيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور، حياته وآثاره. بيروت: دار ابن حزم، ص68. سيُشار إليه لاحقًا: الغالي، الشيخ الجامع.

[13] الشريف، أسس التفكير النحوي، ص 14.

[14] ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984). التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر. ج1، ص 10. سيُشار إليه لاحقًا: ابن عاشور، التحرير والتنوير.

التحرير والتنوير عنايته الفائقة بالتوجيه النحوي والبلاغي، إذ أفرد مساحة واسعة لمناقشة المسائل النحوية التي يترتب عليها اختلاف في المعنى أو في توجيه الإعراب. ولم يكن يكتفي بذكر الأوجه الإعرابية، بل يناقشها في ضوء السياق والبلاغة وأصول العربية، ويوازن بين آراء النحاة، ثم يرجح ما يراه أقرب إلى نظام القرآن ودلالته. ولذلك أصبح التوجيه النحوي عنده جزءًا من عملية التفسير، لا مجرد تخريج لغوي مستقل.

كما اتسم موقفه من الخلافات النحوية بالاعتدال والموضوعية؛ فلم يكن متعصبًا لمذهب نحوي معين، وإنما كان ينظر في الأدلة، ويرجح ما يسنده الاستعمال العربي والسياق القرآني. ولذلك نجده يوافق البصريين في مواضع، ويختار أقوال الكوفيين في مواضع أخرى، متى رأى أن ذلك أوفق بالنص وأدق في بيان معناه. وتبرز أهمية النحو في منهج ابن عاشور من خلال اعتماده عليه في ترجيح المعاني التفسيرية؛ إذ كثيرًا ما يجعل اختلاف العامل، أو تقدير المحذوف، أو ترجيح وجه من وجوه الإعراب سببًا في ترجيح معنى على آخر. وقد ظهر ذلك بوضوح في معالجته لقضايا الحذف والتقدير، والعامل الظاهر والمقدر، وتوجيه القراءات، والاشتقاق، والعلاقات التركيبية، حيث تتداخل هذه العناصر جميعها في بناء المعنى التفسيري. ومن هنا فإن دراسة أثر قوة العامل النحوي في تفسير التحرير والتنوير تمثل مدخلًا مهمًا لفهم منهج ابن عاشور في الإفادة من علوم العربية في خدمة التفسير، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عنه من خلال النماذج التطبيقية الواردة في الفصول اللاحقة.

المبحث الثاني: العامل النحوي ومفهوم القوة والضعف فيه

المطلب الأول: مفهوم العامل النحوي ونشأته في الدرس النحوي العربي

يُعدّ مفهوم العامل النحوي من المفاهيم المركزية التي قامت عليها النظرية النحوية العربية، إذ ارتبط بتفسير ظاهرة الإعراب وبيان الأسباب المؤثرة في تغير أواخر الكلمات داخل التركيب. وقد نشأ مفهوم العامل في إطار محاولة النحاة تفسير النظام الإعرابي للغة العربية، والكشف عن العلاقات التي تربط بين عناصر الجملة، فالإعراب عندهم لم يكن ظاهرة شكلية، وإنما نتيجة لعلاقات تركيبية تؤثر فيها عناصر معينة أطلق عليها اسم "العوامل."[15] ويُعد كتاب سيبويه من أقدم المصادر التي ظهر فيها مفهوم العامل بصورة واضحة، فقد تناول سيبويه أثر العوامل المختلفة في تغير أحوال الكلمات، وبيّن أن اختلاف الحركات الإعرابية يرتبط بما يدخل على التراكيب من مؤثرات لفظية أو معنوية. وعلى الرغم من أن سيبويه لم يقدم تعريفًا اصطلاحيًا جامعًا للعامل، فإن تطبيقاته النحوية أسهمت في بناء الأساس الذي قامت عليه نظرية العامل فيما بعد[16].

ثم تطور مفهوم العامل عند النحاة اللاحقين، فعملوا على ضبطه وتقعيده، وكان ابن جني من أبرز العلماء الذين تناولوا العلاقة بين العامل والمعمول، إذ ربط الظواهر النحوية بأصول التعليل والقياس، وأكد أن كثيرًا من الأحكام النحوية تقوم على ملاحظة التأثير والعلاقة بين أجزاء الكلام[17]. كما تناول الزجاجي مفهوم العامل في سياق حديثه عن علل النحو، موضحًا أن العوامل ليست مجرد ألفاظ مؤثرة، بل هي جزء من نظام تحليلي يفسر انتظام اللغة العربية وقواعدها[18]، وقد اتسع النظر في نظرية العامل عند علماء العربية، فلم تقتصر على بيان العامل اللفظي الظاهر، بل شملت العوامل المعنوية

[15] الأنصاري، وليد عاطف. (2014). نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا. اربد: دار الكتاب الثقافي، ص 10– 11. سيُشار إليه لاحقًا: الأنصاري، نظرية العامل.

[16] السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي. (1987). مفتاح العلوم. بيروت: دار الكتب العلمية، ص 16. سيُشار إليه لاحقًا: السكاكي، مفتاح العلوم.

[17] ابن جنّي، الخصائص، ج1 ص 35–36.

[18] الزجاجي، أبو القاسم. (1986). كتاب الإيضاح في علل النحو. بيروت: دار النفائس، ص 91. سيُشار إليه لاحقًا: الزجاجي، كتاب الإيضاح.

والمقدرة، مثل الابتداء والتجرد والحذف، وهو ما جعل مفهوم العامل مرتبطًا بدرجات متفاوتة من التأثير. وقد أشار ابن هشام إلى تعدد أنواع العوامل واختلاف أحكامها، مبينًا أن فهم عملها يمثل أساسًا لفهم كثير من أبواب النحو والإعراب[19].

وفي الدراسات النحوية الحديثة، أعيد النظر في مفهوم العامل من زوايا متعددة؛ فبعض الباحثين رأى فيه أداة تفسيرية مهمة للكشف عن العلاقات التركيبية في العربية، في حين حاول آخرون إعادة صياغته ضمن مفاهيم لسانية حديثة تتجاوز التصور التقليدي للعامل بوصفه سببًا مباشرًا للإعراب. ويشير تمام حسان إلى أن دراسة النحو لا ينبغي أن تقف عند حدود العلامة الإعرابية، بل ينبغي أن تنظر إلى العلاقات التي تنظم عناصر الجملة ووظائفها داخل السياق[20]. وبناءً على ذلك، فإن العامل النحوي يمثل مفهومًا محوريًا في تفسير العلاقات الإعرابية، وقد أدى اختلاف طبيعة العوامل ومراتبها إلى ظهور فكرة التفاوت بينها من حيث القوة والضعف، وهي القضية التي ستتناولها الدراسة في المطلب التالي من خلال بيان معايير قوة العامل وضعفه وأثر ذلك في توجيه الإعراب.

المطلب الثاني: مراتب العامل النحوي بين القوة والضعف وأثرها في التوجيه الإعرابي

لم ينظر النحاة العرب إلى العوامل النحوية على أنها متساوية في درجة التأثير والعمل، بل قرروا وجود تفاوت بينها من حيث القوة والضعف، وهو تفاوت يرتبط بطبيعة العامل ووضوحه ومدى مباشرته للمعمول، وقد ظهر هذا التصور في معالجة النحاة لمختلف أبواب النحو، إذ كانوا يعللون اختلاف الأحكام الإعرابية باختلاف قوة العامل أو ضعف أثره، ويجعلون قوة العامل أو ضعفه أحد المعايير المؤثرة في قبول بعض الأوجه الإعرابية وترجيحها، ويقصد بقوة العامل مدى قدرته على إحداث الأثر الإعرابي بصورة واضحة ومباشرة، بينما يشير ضعف العامل إلى قلة تأثيره أو احتياجه إلى تقدير أو واسطة أو قرينة تدل عليه، ولا يعني ضعف العامل انعدام أثره، وإنما يعني أن أثره أقل من غيره، مما قد يؤدي إلى اختلاف النحاة في توجيه بعض التراكيب أو ترجيح أحد الأوجه الإعرابية على وجه آخر[21].

ومن أبرز مظاهر التفاوت بين العوامل ما يأتي:

أولًا: قوة العامل اللفظي وضعف العامل المعنوي

يعد العامل اللفظي من أقوى أنواع العوامل عند النحاة؛ لأنه يظهر في التركيب ويكون له أثر مباشر في المعمول، مثل عمل الأفعال والحروف الناسخة وأدوات الجزم والنصب؛ فوجود العامل اللفظي الظاهر يجعل العلاقة بين العامل والمعمول أكثر وضوحًا، ولذلك كان الأصل عند النحاة تقديم أثره والاعتماد عليه في تفسير الإعراب[22]، أما العامل المعنوي، فعلى الرغم من اعتراف النحاة بأثره، فإنه يعد أقل قوة من العامل اللفظي؛ لأنه لا يظهر في صورة لفظ مستقل، وإنما يُستدل عليه من المعنى أو من طبيعة التركيب، ومن أمثلته عامل الابتداء في رفع المبتدأ، وعامل التجرد في بعض المواضع؛ ولهذا كان العامل المعنوي مجالًا لكثير من المناقشات النحوية المتعلقة بمدى تأثيره وكيفية تفسير عمله[23].

---

[19] ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد. (1985). كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. دمشق: دار الفكر، ص 128. سيُشار إليه لاحقًا: ابن هشام، مغني اللبيب.

[20] تمام حسان، عمر. (2006). اللغة العربية معناها ومبناها. بيروت: عالم الكتاب، ص 178. سيُشار إليه لاحقًا: تمام حسان، اللغة العربية.

[21] السيوطي، همع الهوامع، ج2 ص 334.

[22] ابن هشام، مغني اللبيب، 131.

[23] ابن حمزة، مصطفى. (2004). نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية. الرباط: جامعة محمد الخامس. ص 141. سيُشار إليه لاحقًا: ابن حمزة، نظرية العامل في النحو.

ثانيًا: قوة العامل الظاهر وضعف العامل المقدر

يمثل ظهور العامل في الكلام أحد أسباب قوته، لأن وجوده يحقق الاتصال المباشر بين العامل والمعمول. أما العامل المقدر، فإنه يقوم على الحذف أو الاستنباط، ولذلك عده النحاة أضعف من العامل الظاهر؛ لأن تأثيره يعتمد على تقدير ذهني لا على وجود لفظي مباشر. وقد ظهر أثر هذا التفاوت في مسائل كثيرة من النحو، إذ كان النحاة يرجحون أحيانًا الإعراب المبني على العامل الظاهر، ويعدونه أقرب إلى الأصل، بينما يلجؤون إلى التقدير عند الحاجة أو عند وجود قرينة تدعو إليه[24].

ثالثًا: قوة العامل الأصلي وضعف العامل الفرعي

يرتبط تفاوت قوة العوامل كذلك بكون العامل أصليًا أو فرعيًا؛ فالعوامل الأصلية هي التي كثر استعمالها واستقر عملها في العربية، بينما تعد العوامل الفرعية أقل قوة لاعتمادها على شروط أو قيود خاصة. ومن ذلك الفرق بين العلامات الأصلية والفرعية في الإعراب، إذ إن الأصل هو الأقوى والأكثر ثباتًا، أما الفرع فيحتاج إلى دليل أو شرط يبرر خروجه عن الأصل[25]، وقد انعكس هذا التصور على طريقة النحاة في الترجيح بين الأوجه الإعرابية، إذ كانوا يميلون غالبًا إلى اختيار الوجه الذي يعتمد على عامل أقوى وأقرب إلى الاستعمال العربي، ما لم توجد قرينة سياقية أو دلالية ترجح وجهًا آخر.

رابعًا: أثر قوة العامل وضعفه في التوجيه الإعرابي

لا تقتصر أهمية دراسة قوة العامل وضعفه على الجانب النظري، بل تظهر آثارها بصورة واضحة في التطبيق النحوي، إذ تسهم في تفسير اختلاف الإعرابات وتعدد الأوجه المحتملة في النص الواحد. فعندما تتعدد العوامل المؤثرة في تركيب معين، فإن النظر في قوة كل عامل يصبح عنصرًا أساسيًا في الترجيح بين هذه العوامل واختيار الوجه الإعرابي الأنسب، وقد وظف المفسرون هذا المبدأ في تفسير النص القرآني؛ لأن الإعراب عندهم لم يكن منفصلًا عن المعنى، بل كان وسيلة للكشف عن الدلالات المحتملة وترجيح ما ينسجم مع السياق[26]، ومن هنا تظهر أهمية دراسة منهج ابن عاشور في التعامل مع العوامل النحوية، إذ إن اختياراته الإعرابية كثيرًا ما تقوم على الموازنة بين قوة العامل وملاءمته للسياق والمعنى.

وبناءً على ما سبق، فإن مفهوم القوة والضعف في العامل النحوي يمثل أداة مهمة لفهم آليات التوجيه الإعرابي، وهو ما تسعى الدراسة إلى الكشف عنه من خلال تحليل نماذج مختارة من تفسير التحرير والتنوير، وبيان كيفية حضور هذا المعيار في اختيارات ابن عاشور النحوية.

المبحث الثاني: تطبيقات القوة والضعف في العامل النحوي عند ابن عاشور

المطلب الأول: أثر التقدير والحذف في توجيه الإعراب عند ابن عاشور

---

[24] الزجاجي، كتاب الإيضاح، ص 93.

[25] ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي. (2009). الأصول في النحو. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ج2 ص 237. سيُشار إليه لاحقًا: ابن السراج، الأصول في النحو.

[26] الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار. (1971). إيضاح الوقف والابتداء. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ج1 ص 222. سيُشار إليه لاحقًا: الأنباري، الوقف والابتداء.

يرتبط الحذف والتقدير في الدرس النحوي ارتباطًا وثيقًا بنظرية العامل؛ إذ إن حذف بعض عناصر التركيب لا يؤدي إلى زوال أثر العامل، وإنما يبقى العامل مؤثرًا في معمول مقدر تدل عليه القرائن اللفظية أو السياقية. ومن هنا لم يعد التقدير عند النحاة مجرد وسيلة لاستكمال البنية الإعرابية، بل أصبح مظهرًا من مظاهر قوة العامل؛ إذ يستمر عمله مع غياب بعض المعمولات عن ظاهر اللفظ[27]. وقد أفاد ابن عاشور من هذا الأصل في تفسيره، فلم يكن يلجأ إلى التقدير إلا إذا اقتضته الصناعة النحوية أو دل عليه السياق، مع ميل واضح إلى تقليل المحذوفات والمحافظة على قوة العامل الملفوظ، وانطلاقًا من ذلك تسعى النماذج الآتية إلى بيان الكيفية التي أسهم بها الحذف والتقدير في توجيه الإعراب عند ابن عاشور، وبيان أثر ذلك في بناء المعنى التفسيري.

النموذج الأول: تقدير الخبر في قوله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾

من النماذج التي تكشف أثر التقدير في توجيه الإعراب ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: 41]، إذ توقف ابن عاشور عند تركيب ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾، ورأى أن المصدر المؤول من «أنَّ» ومعموليها لا يستقيم في موضعه إلا على تقدير أحد ركني الإسناد، فذكر أن المصدر المؤول يجوز أن يكون مبتدأً حذف خبره، كما يجوز أن يكون خبرًا حذف مبتدؤه، وأن المحذوف يقدر بما يناسب دلالة اللام، نحو: «فحقٌّ الله خمسه» أو «فواجبٌ أن لله خمسه». ثم علل اختيار هذا الأسلوب بأن دخول «أنَّ» يفيد توكيد الإسناد، وأن حذف أحد الركنين يفتح باب الاحتمال في التقدير، فيحتمل الثبوت أو الوجوب أو الاستحقاق، وهو ما يوسع الدلالة مع بقاء التركيب محكمًا[28].

ويتفق هذا التخريج في أصله مع ما ذهب إليه الزمخشري، إذ جعل المصدر المؤول مبتدأً حذف خبره، وقدره بقوله: «حق» أو «فواجب أن لله خمسه»، فجعل التقدير وسيلة لاستقامة الإسناد[29]. كما وافقه أبو حيان في أصل التخريج، غير أنه وسع دائرة الاحتمالات، فذكر رأي الفراء في جعل «ما» شرطية، وأورد القول بإضمار ضمير الشأن، ثم ناقش اختلاف القراءات وأثرها في توجيه الإعراب، مركزًا على بيان الإمكانات النحوية للتركيب[30]، غير أن الفارق المنهجي بين ابن عاشور ومن سبقه لا يتمثل في أصل التقدير، وإنما في وظيفة التقدير. فالزمخشري وأبو حيان انصرف اهتمامهما إلى بيان الوجه الإعرابي الممكن، في حين جعل ابن عاشور التقدير وسيلة لتفسير النظم القرآني، فربط حذف أحد ركني الإسناد بما يحققه من تعدد في الدلالة، وعدَّ هذا الاتساع مقصودًا في الأسلوب القرآني؛ لأن الاقتصار على تقدير واحد يضيق ما وسعه النص.

ويكشف هذا التحليل عن أن ابن عاشور لم يكن يميل إلى التقدير لذاته، وإنما كان يبحث عن التقدير الذي يحافظ على انسجام التركيب ويحقق المعنى في آنٍ واحد، ولذلك لم يحصر المحذوف في لفظ معين، بل أجاز أكثر من تقدير ما دام السياق يحتمله، وهو ما يعكس نظرته إلى التقدير بوصفه أداةً دلالية، لا مجرد وسيلة لاستكمال البناء النحوي.

---

[27] السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص335.

[28] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 10، ص7.

[29] الزمخشري، محمود بن عمر بن أحمد. (1978). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. القاهرة: دار الريان للتراث، ج2 ص 221– 222. سيُشار إليه لاحقًا: الزمخشري، الكشاف.

[30] أبو حيان، محمد بن يوسف. (2000). البحر المحيط (في التفسير). بيروت: دار الفكر، ج2 ص 221– 222. سيُشار إليه لاحقًا: أبو حيان، البحر المحيط.

يظهر من هذا النموذج أن ابن عاشور لم يضف وجهًا إعرابيًا جديدًا إلى ما قرره النحاة، وإنما تمثلت إضافته في إعادة توظيف التقدير داخل التحليل التفسيري؛ إذ انتقل به من مجرد استكمال عنصر محذوف في الجملة إلى بيان الأثر الدلالي المترتب على اختلاف التقدير. ويكشف ذلك عن أن قوة العامل عنده لا تقاس بظهور جميع عناصر الإسناد، وإنما بقدرته على المحافظة على النظام الإعرابي مع ترك المجال لتعدد الدلالات التي يسمح بها السياق، وهو ما يمثل أحد أبرز ملامح منهجه في تفسير القرآن.

النموذج الثاني: تقدير المفعول المحذوف في قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾

من أبرز المواضع التي وظَّف فيها ابن عاشور التقدير النحوي في توجيه الإعراب قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾ [الأعلى: 2]، إذ توقف عند حذف مفعول الفعل «خلق»، وعدَّه من الحذف الذي لا يخل بالبنية التركيبية لقيام الدليل عليه، فذكر أن المفعول يجوز أن يقدَّر تقديرًا عامًا، أي: خلق كل مخلوق، وهو ما نسبه إلى جمهور المفسرين، كما أجاز تقديره تقديرًا خاصًا، أي: خلق الإنسان كما ذهب إليه الزجاج، أو خلق آدم كما روي عن الضحاك، مستندًا في ذلك إلى اقتران فعل «خلق» بالفعل «سوّى»، إذ ورد هذا الاقتران في مواضع قرآنية أخرى في سياق خلق الإنسان، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: 29]. ويكشف هذا التوجيه أن ابن عاشور لم يتعامل مع الحذف بوصفه إجراءً صناعيًا لاستكمال التركيب، وإنما نظر إليه من خلال علاقته بالسياق، فجعل اختلاف التقدير مؤثرًا في اتساع الدلالة وتنوعها[31].

ويلاحظ أن ابن عاشور لم يقطع بأحد الوجهين، بل أبقى الاحتمالين قائمين، لأن كليهما تؤيده قرينة معتبرة. فالتقدير العام يجعل فعل الخلق شاملًا لجميع الموجودات، وهو ما ينسجم مع المقام الذي يعدد مظاهر القدرة الإلهية، أما التقدير الخاص فيجعل محور الآية الإنسان، اعتمادًا على مناسبة فعل «سوّى» لما يرد في القرآن من الحديث عن خلقه وتسويته. ويعكس هذا المنهج حرصه على عدم تقييد النص بتقدير واحد متى احتمل السياق أكثر من وجه صحيح. ويوافق هذا التوجيه ما قرره ابن هشام في باب حذف المفعول، إذ نص على أن المفعول قد يحذف إذا دل عليه دليل، أو إذا قصد المتكلم إفادة العموم وإطلاق الفعل دون تخصيص متعلقه، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿يحيي ويميت﴾، إذ لم يذكر المفعول ليعم كل ما يصح تعلق الفعل به[32]، ويظهر أن ابن عاشور انطلق من هذا الأصل النحوي، فجعل حذف مفعول «خلق» صالحًا للدلالة على العموم أولًا، مع إبقاء احتمال التخصيص إذا دلت عليه قرينة سياقية، وبذلك جمع بين مقتضى القاعدة النحوية ومقتضى السياق التفسيري.

ويكشف هذا التطبيق عن فارق دقيق بين تقرير القاعدة النحوية وتوظيفها في التفسير؛ فابن هشام يقرر أن حذف المفعول قد يفيد العموم، بينما يستثمر ابن عاشور هذه القاعدة في بيان اتساع المعنى القرآني، فلا يقف عند حدود الجواز الإعرابي، وإنما يربط كل تقدير بأثره الدلالي. ومن ثم فإن التقدير عنده ليس عنصرًا مكملًا للبنية الإعرابية فحسب، بل وسيلة لإبراز مرونة النظم القرآني وقدرته على استيعاب أكثر من احتمال صحيح دون إخلال بسلامة التركيب. ومن جهة نظرية العامل،

[31] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 30، ص273– 274.

[32] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 727.

فإن هذا المثال يكشف أن حذف المفعول لم يؤثر في قوة العامل؛ إذ بقي الفعل «خلق» عاملًا في معموله المقدر، ولم يحتج ابن عاشور إلى تقدير عامل جديد أو العدول عن ظاهر التركيب، وإنما اقتصر على تقدير المعمول وحده، ويبرز في هذا الموضع ميله إلى تقليل عناصر التقدير ما أمكن، والإبقاء على العامل الملفوظ، وهو اتجاه يتكرر في عدد من المواضع التي عرض لها في التحرير والتنوير.

يكشف هذا النموذج أن ابن عاشور لم يتجاوز القاعدة النحوية التي قررها ابن هشام، إلا أنه وسَّع مجال الإفادة منها، فجعل حذف المفعول أداة لتعدد الدلالة، لا مجرد وسيلة للإيجاز. كما يتضح أنه لم يلجأ إلى التقدير إلا في حدود ما يقتضيه السياق، مع المحافظة على قوة العامل الظاهر وعدم تكثير المحذوفات، وهو ما يؤكد أن التقدير في منهجه محكوم بمبدأ الاقتصاد النحوي، لا بمجرد إمكان الصناعة.

النموذج الثالث: حذف مفعولي الفعل في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ﴾

يمثل قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ۝ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ﴾ [العاديات: 9–10] نموذجًا آخر يبرز أثر الحذف في توجيه الإعراب عند ابن عاشور، إذ ذهب إلى أن الظرف ﴿إذا﴾ منصوب على الظرفية، وأن العامل فيه مفعول الفعل «يعلم» المحذوف، مبينًا أن حذف مفعولي «يعلم» وقع على سبيل الحذف الاقتصاري؛ ليترك للسامع تقدير ما يقتضيه المقام من الوعيد والتهويل، فلا ينصرف ذهنه إلى معنى واحد، وإنما يتسع لكل ما يحتمله السياق من أهوال البعث والحساب. ثم ربط هذا التخريج بالخلاف النحوي، فذكر أن جمهور النحاة يجيزون حذف المفعولين اقتصارًا، في حين يمنع سيبويه ذلك، وهو ما يدل على استحضاره للأصول النحوية عند توجيه الإعراب[33].

ويتفق أبو حيان مع ابن عاشور في أصل التخريج؛ إذ نص على أن مفعول «يعلم» محذوف، وأنه هو العامل في الظرف ﴿إذا﴾، ثم ناقش رأيًا آخر يجعل الفعل نفسه هو العامل في الظرف، ورأى أن هذا التوجيه لا يستقيم مع المعنى؛ لأن مقتضاه تعليق العلم بالحال الحاضر لا بما يقع يوم البعث[34]. ويلاحظ أن معالجة أبي حيان انصبت على تقرير العامل في الظرف ومناقشة الأوجه الإعرابية الممكنة، بينما اتجه ابن عاشور إلى بيان الحكمة من حذف المفعولين، وربطها بالأثر البلاغي الذي يحدثه هذا الحذف في نفس المتلقي.

ويبرز الفرق بين المنهجين في أن أبا حيان اكتفى بإثبات الحذف وبيان العامل، أما ابن عاشور فانتقل من الأصول النحوية إلى الدلالة، فجعل الحذف وسيلة لإطلاق ذهن المخاطب في تقدير ما يترتب على البعث من ألوان الجزاء والحساب، وهو ما ينسجم مع طبيعة المقام الذي يراد به التخويف والتهويل. ومن ثم فإن الحذف عنده لا يؤدي وظيفة إعرابية فحسب، وإنما يسهم في بناء المعنى التفسيري وإبراز مقاصد الخطاب. ويكشف هذا المثال أيضًا عن أن حذف المفعولين لم يضعف عمل العامل، إذ بقي الفعل «يعلم» محتفظًا بسلطانه الإعرابي في معموله المقدر، وهو ما يؤكد أن الحذف متعلق بالمعمول لا بالعامل، وأن أثر العامل يستمر وإن غاب معموله عن اللفظ، ما دامت القرينة قائمة على تعيينه.

---

[33] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 30، ص 506.

[34] أبو حيان، البحر المحيط، ج 10، ص 531.

يفيد هذا النموذج أن ابن عاشور تجاوز بيان الحكم النحوي إلى تفسير علته ووظيفته في السياق، فربط حذف المفعولين بالمقصد البلاغي للآية، وربط في الوقت نفسه بين الضوابط النحوية والخلاف بين النحاة. ويؤكد ذلك أن قوة العامل في منهجه لا تتوقف على ظهور جميع معمولاته، وإنما على استمرار أثره في البنية الإعرابية مع ما يحققه الحذف من اتساع في الدلالة وإثارة في نفس المتلقي.

النموذج الرابع: تقدير المصدر المحذوف في قوله تعالى: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾

يبرز أثر التقدير في توجيه الإعراب عند ابن عاشور أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [النحل: 41]، إذ اتجه إلى أن لفظ ﴿حسنة﴾ ليس مفعولًا به للفعل، وإنما هو صفة لمصدر محذوف، وتقدير الكلام: لنبوئنهم تبوئةً حسنةً. ويكشف هذا التخريج عن حرصه على إبقاء اللفظ على ما يقتضيه أصل التركيب، دون التوسع في تقدير عناصر جديدة لا تدعو إليها ضرورة نحوية، فجعل المحذوف هو المصدر الذي يدل عليه الفعل نفسه، وهو أقرب المحذوفات إلى السياق، ولا يقف هذا التوجيه عند حدود الأسس الإعرابية، بل يرتبط بالدلالة التي يحملها الفعل «بوَّأ»؛ إذ إن المقصود ليس مجرد إعطاء المؤمنين مكانًا، وإنما بيان نوع هذا الإيواء وما يتصف به من الحسن والكمال، ولذلك تعلقت الصفة بالمصدر المقدر، لا بالمكان نفسه، وبهذا يصبح تقدير المصدر أكثر انسجامًا مع دلالة الفعل ومع السياق الذي يتحدث عن جزاء المهاجرين في الدنيا قبل الانتقال إلى نعيم الآخرة[35].

وقد وافق أبو حيان هذا الوجه، فعدَّ نصب ﴿حسنة﴾ على أنه نعت لمصدر محذوف، أي: تبوئة حسنة، إلا أنه لم يقف عند هذا التخريج، بل أورد ثلاثة أوجه أخرى؛ فذكر أن ﴿حسنة﴾ قد تكون مصدرًا على غير لفظ الفعل، لأن معنى «لنبوئنهم» هو لنحسنن إليهم، فتكون «حسنة» بمعنى إحسانًا، كما نقل عن أبي البقاء احتمال كونها مفعولًا ثانيًا للفعل على تضمينه معنى الإعطاء، وأجاز كذلك أن تكون صفةً لموصوف محذوف، أي: دارًا حسنة[36]. ويظهر من هذا العرض أن أبا حيان قصد استيعاب الاحتمالات الإعرابية التي يسوغها التركيب، دون الاقتصار على وجه واحد، أما ابن عاشور فلم يلتفت إلى هذه التقديرات المتعددة، وإنما اقتصر على الوجه الذي ينسجم مع ظاهر التركيب، وهو تقدير المصدر المحذوف. ولا يبدو هذا الاقتصار ناشئًا عن إغفال بقية الأوجه، وإنما يعكس منهجه في الاقتصار على ما تدعو إليه الضرورة النحوية؛ إذ لم يرَ موجبًا للعدول عن المصدر الذي يدل عليه الفعل إلى تقدير موصوف محذوف أو تضمين الفعل معنى آخر، ما دام الوجه الأول يحقق سلامة الإعراب ويؤدي المعنى المقصود.

وتكشف هذه المقارنة عن سمة منهجية واضحة في تفسير ابن عاشور، وهي أنه لا يتوسع في التقديرات إذا كان العامل الظاهر كافيًا في توجيه الإعراب. فكلما أمكن حمل التركيب على ظاهره مع تقدير أقل قدر ممكن من المحذوفات، آثر هذا الوجه على غيره. ومن ثم فإن التقدير عنده لا يخضع لمجرد الإمكان النحوي، بل تحكمه قاعدة تقليل اللجوء إلى التقدير، والمحافظة على قوة العامل الملفوظ، ويلاحظ أيضًا أن تقدير المصدر المحذوف ينسجم مع الأصل الذي قرره النحاة من أن المصدر إذا كان مدلولًا عليه بالفعل جاز حذفه وإقامة صفته مقامه، وهو ما يجعل التقدير هنا منسجمًا مع القياس النحوي، بعيدًا عن التكلف. ولذلك لم يحتج ابن عاشور إلى نقل الأوجه الأخرى التي ذكرها أبو حيان، لأنها لا تضيف إلى المعنى ما لا يحققه الوجه الأول.

[35] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 14، ص 157.

[36] أبو حيان، البحر المحيط، ج 6، ص 530.

يظهر من هذا النموذج أن ابن عاشور لم يكن معنيًا باستقصاء جميع الاحتمالات الإعرابية الممكنة، بقدر عنايته باختيار الوجه الذي يجمع بين سلامة المقتضيات النحوية وانسجام الدلالة، ومن ثم فإن اقتصاره على تقدير المصدر المحذوف، مع إغفاله بقية الأوجه التي أوردها أبو حيان، لا يدل على تضييق في التخريج، وإنما يكشف عن منهج يقوم على تقليل التقدير والمحافظة على قوة العامل الظاهر. ويعد هذا الاتجاه من أبرز السمات التي تكررت في النماذج المدروسة، إذ يظهر أن ابن عاشور لا يلجأ إلى تكثير المحذوفات ما دام العامل الملفوظ قادرًا على حمل المعنى واستقامة الإعراب.

خلاصة المطلب الأول

تكشف النماذج السابقة أن الحذف والتقدير عند ابن عاشور لم يكونا وسيلتين لاستكمال البنية الإعرابية فحسب، وإنما شكَّلا جزءًا من منهجه في توجيه الإعراب والكشف عن دلالات النظم القرآني. فقد تبين من خلال نموذج ﴿فأن لله خمسه﴾ أنه يجعل تعدد التقدير وسيلة لتوسيع المعنى، بينما أظهر نموذج ﴿الذي خلق فسوى﴾ اعتماده على القرائن في الترجيح بين التقدير العام والخاص، في حين أبرز نموذج ﴿أفلا يعلم إذا بعثر﴾ توظيف الحذف في تحقيق غرض التهويل مع المحافظة على عمل العامل في معموله المقدر، أما في نموذج ﴿لنبوئنهم في الدنيا حسنة﴾ فقد ظهر ميله إلى اختيار أقل التقديرات تكلفًا، والاكتفاء بما يدل عليه ظاهر التركيب.

وتؤكد هذه النماذج أن الحذف والتقدير عند ابن عاشور لم يكونا غاية صناعية لاستكمال عناصر الجملة، وإنما وسيلة للمحافظة على قوة العامل وربط التوجيه الإعرابي بالسياق والمعنى. ولذلك لم يتوسع في التقدير إلا بقدر ما تقتضيه الصناعة النحوية، مع حرص ظاهر على تقليل المحذوفات والإبقاء على العامل الملفوظ كلما أمكن ذلك، وهو ما يمثل أحد أبرز السمات المنهجية في تفسير التحرير والتنوير.

المطلب الثاني: ترجيح العامل الظاهر على العامل المقدر

لا تقتصر نظرية العامل في الدرس النحوي على بيان أثر العامل في المعمول، وإنما تمتد إلى المفاضلة بين العوامل المتزاحمة عند إمكان حمل التركيب على أكثر من وجه إعرابي، ومن هنا اهتم النحاة بتعيين العامل الذي ينبغي إسناد العمل إليه، لأن اختلاف العامل قد يفضي إلى اختلاف في توجيه الإعراب، بل قد ينعكس أثره على فهم المعنى وتحديد المقصود من التركيب. ولذلك قرروا أن الأصل حمل الكلام على العامل الظاهر متى استقام المعنى، ولا يُعدل إلى تقدير عامل آخر إلا إذا تعذر إعمال الظاهر أو لم يفِ بمقتضى السياق. ويعد هذا الأصل من القواعد التي تكررت في كتب النحو والتفسير، لما يحققه من المحافظة على ظاهر النظم والاقتصاد في التقدير. وقد برز هذا الاتجاه عند عدد من النحاة، الذين رأوا أن تقدير العامل لا ينبغي أن يكون غاية في ذاته، وإنما يلجأ إليه عند الضرورة. ولذلك نجدهم يختلفون في بعض المواضع بين حمل الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر المؤول على عامل مذكور في اللفظ، أو تقدير عامل محذوف يتولى العمل فيه، بحسب ما يقتضيه التركيب والسياق. ومن ثم فإن المفاضلة بين العامل الظاهر والعامل المقدر لم تكن مسألة صناعية مجردة، بل كانت مرتبطة بتحقيق المعنى والمحافظة على انسجام النظم[37].

ويكشف تفسير ابن عاشور عن عناية واضحة بهذه القضية؛ إذ يظهر من خلال توجيهاته الإعرابية ميلٌ إلى ترجيح العامل الظاهر متى أمكن حمل الكلام عليه من غير تكلف، مستفيدًا من وسائل نحوية متعددة، كالتضمين، واتساع الدلالة، وربط

[37] الأنصاري، نظرية العامل، ص 12.

العامل بالسياق، فيغدو تقدير عامل جديد آخر الحلول التي يلجأ إليها، لا أولها. ولا يعني ذلك إلغاء التقدير أو رفضه، وإنما يدل على أن ابن عاشور يجعله محكومًا بضرورة نحوية أو دلالية، لا بمجرد احتمال الصناعة. وتسعى النماذج الآتية إلى بيان الكيفية التي رجح بها ابن عاشور العامل الظاهر في عدد من المواضع، مع مقارنتها بتوجيهات بعض النحاة والمفسرين، للكشف عن الأسس التي اعتمدها في هذا الترجيح، وأثر ذلك في توجيه الإعراب وتحديد المعنى التفسيري.

النموذج الأول: ترجيح العامل الظاهر في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾

يُعدّ تعيين العامل في الظروف من المسائل التي أكثر النحاة من مناقشتها، ولا سيما إذا أدى ظاهر التركيب إلى إشكال في تعلق الظرف أو اقتضى تقدير عامل محذوف. ومن المواضع التي تجلت فيها منهجية ابن عاشور في هذه القضية تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم: 16]، إذ تناول تعلق الظرف ﴿إذ﴾ بالفعل ﴿اذكر﴾، وانطلق من ظاهر التركيب قبل الالتفات إلى التقديرات المحتملة. فقد ذهب إلى أن ﴿إذ﴾ متعلقة بالفعل ﴿اذكر﴾، لا على معناه الأصلي الدال على مجرد التذكر، وإنما باعتبار تضمينه معنى الخبر والقصص، أي: اذكر خبر مريم حين انتبذت من أهلها مكانًا شرقيًا. وبهذا التوجيه أبقى العامل الملفوظ قائمًا بوظيفته، من غير حاجة إلى تقدير عامل جديد، معتمدًا على مبدأ تضمين الفعل معنى يتسع له السياق، وهو توجيه ينسجم مع المقام الذي سيقت فيه الآية؛ لأن المقصود ليس مجرد استحضار ذكر مريم، وإنما رواية خبرها وما اشتمل عليه من دلائل القدرة الإلهية.

ولم يغفل ابن عاشور الوجه الآخر، فذكر أنه يجوز أن تكون ﴿إذ﴾ اسم زمان مجردًا من الظرفية، ويكون بدلًا من ﴿مريم﴾، وهو الوجه الذي سبق أن أشار إليه عند تفسير قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ۝ إِذْ نَادَى رَبَّهُ﴾، إلا أن عرضه لهذا الوجه جاء على سبيل الاحتمال، دون أن يعدل عن الوجه الأول الذي يقوم على إبقاء العامل الظاهر[38]. وتتضح قيمة هذا التوجيه عند مقارنته بما أورده أبو حيان؛ إذ نقل أولًا رأي الزمخشري القائل بأن ﴿إذ﴾ بدل اشتمال من ﴿مريم﴾، لأن ذكر مريم يتضمن ذكر الزمن الذي وقعت فيه قصتها، ثم ناقش هذا الوجه وما أثير حوله من اعتراضات، قبل أن يرجح تقدير معطوف محذوف، أي: اذكر مريم وما جرى لها إذ انتبذت، ليكون هذا المحذوف هو العامل في الظرف، محافظةً على بقاء ﴿إذ﴾ على أصلها في الظرفية وعدم إخراجها عن طبيعتها[39].

ويظهر من هذه المقارنة اختلاف المنهج أكثر من اختلاف النتيجة؛ فأبو حيان رأى أن سلامة التخريج تقتضي تقدير عامل محذوف يتولى العمل في الظرف، بينما اتجه ابن عاشور إلى الإبقاء على العامل الظاهر، مستغنيًا عن هذا التقدير بتضمين الفعل ﴿اذكر﴾ معنى أوسع من معناه الأصلي، وبهذا استطاع تفسير التركيب دون الإكثار من المحذوفات، مع المحافظة على انسجام السياق واستقامة الإعراب، ويكشف هذا الاختيار عن منهج واضح عند ابن عاشور، يتمثل في تقديم العامل الملفوظ على العامل المقدر كلما أمكن حمل الكلام عليه حملًا صحيحًا؛ إذ إن التضمين عنده يؤدي الوظيفة نفسها التي يؤديها التقدير، لكنه يحققها من داخل البنية اللفظية نفسها، لا بإضافة عنصر محذوف إليها. ولذلك جاء تفسيره أقرب إلى ظاهر النظم، وأبعد عن التكلف في التخريج.

[38] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 16، ص 78–79.

[39] أبو حيان، البحر المحيط، ج 7، ص 239– 240.

ولا يعني هذا أن ابن عاشور يرفض التقدير مطلقًا، فقد سبق في نماذج أخرى أن لجأ إليه حيث اقتضته القواعد النحوية، ولكنه في هذا الموضع لم ير موجبًا لتقدير عامل جديد، لأن الفعل الملفوظ يمكن أن يؤدي المعنى المطلوب بعد تضمينه معنى يتناسب مع المقام. ومن ثم فإن ترجيحه للعامل الظاهر لم يكن قائمًا على مجرد الاختصار، وإنما على مبدأ نحوي يقتضي عدم العدول إلى التقدير إلا عند تعذر الحمل على الظاهر. يكشف هذا النموذج عن إحدى السمات المنهجية البارزة في تفسير ابن عاشور، وهي تغليب العامل الظاهر على العامل المقدر متى استقام المعنى واستقرت الاعتبارات النحوية. فبينما اتجه بعض النحاة إلى تقدير عامل جديد لتوجيه الظرف، آثر ابن عاشور توسيع دلالة العامل الملفوظ عن طريق التضمين، وهو مسلك يحقق الاكتفاء بأدنى قدر من التقدير الذي يقتضيه السياق، ويجعل البناء النحوي أكثر ارتباطًا بظاهر النظم القرآني. وعلى هذا الأساس فإن قوة العامل في هذا الموضع لم تتجسد في كثرة ما يقدر له من متعلقات، وإنما في قدرته على استيعاب الدلالة دون الحاجة إلى إنشاء عامل جديد، وهو ما ينسجم مع الاتجاه العام الذي ظهر في النماذج السابقة من تفسيره.

النموذج الثاني: ترجيح العامل الظاهر في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾

يُعدُّ اختلاف العامل في المفعول لأجله من المسائل التي أولى لها النحاة عناية خاصة؛ إذ اشترطوا لصحته اتحاد العامل والمصدر في الفاعل والزمان، فإذا اختل أحد هذين الشرطين امتنع نصب المصدر على المفعولية لأجله، ولزم العدول إلى وجه إعرابي آخر. وقد تجلت هذه القاعدة بوضوح في تفسير ابن عاشور لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]، إذ تناول وظيفة اللام في قوله: ﴿لِتُبَيِّنَ﴾، وعلل مجيئها تعليلًا نحويًا دقيقًا. فقد ذهب إلى أن لام التعليل دخلت على الفعل المضارع ﴿تُبَيِّنَ﴾؛ لأن البيان من فعل النبي ﷺ، لا من فعل الله تعالى، فهو المباشر للتبليغ والتفسير، في حين أن الإنزال فعل الله سبحانه. ولذلك رأى أن التعبير بالفعل المضارع المسبوق بلام التعليل هو الوجه الذي تقتضيه القاعدة النحوية؛ إذ لا يصح أن يقال: وأنزلنا إليك الذكر تبيينًا للناس على أنه مفعول لأجله؛ لاختلاف الفاعل بين الفعل العامل وبين المصدر المنصوب. ثم بيّن أن القرآن عدل عن هذا الأسلوب إلى اللام تحقيقًا لشروط العمل، بينما جاء بعده قوله تعالى: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ منصوبًا؛ لأن الهداية والرحمة من أفعال الله تعالى، فاتحد الفاعل مع العامل، فصح النصب[40].

ويكشف هذا التحليل عن أن ابن عاشور لم يقتصر على بيان وظيفة اللام، وإنما ربطها مباشرة بالأصل النحوي الذي يحكم عمل المفعول لأجله، فجعل اختيار الأسلوب القرآني قائمًا على مراعاة شروط العمل، لا على مجرد التنويع في التعبير، وعليه فإن اختلاف الصياغة بين ﴿لِتُبَيِّنَ﴾ و﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ ليس اختلافًا أسلوبيًا فحسب، بل هو نتيجة لاختلاف العامل والفاعل في كل منهما. ويتفق هذا التوجيه مع ما قرره ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب"، إذ نص على أن المفعول لأجله لا ينصب إلا إذا اجتمعت فيه شروط، من أهمها اتحاد المصدر مع عامله في الفاعل، فلا يقال: جئتك محبتك إياي؛ لأن المحبة من فعل المخاطب، والمجيء من فعل المتكلم، كما لا يصح نصب المصدر إذا اختلف زمنه عن زمن العامل[41]، ويظهر أن ابن عاشور أفاد من هذا الأصل النحوي، فطبقه تطبيقًا مباشرًا على الآية، وجعل العدول إلى لام التعليل نتيجة لازمة لاختلاف الفاعل بين الإنزال والبيان.

[40] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 14، ص 161.

[41] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 643.

وتبرز قيمة معالجة ابن عاشور في أنه لم يكتف بتقرير الحكم النحوي، بل جعل منه مفتاحًا لفهم النظم القرآني؛ إذ بين أن الأسلوب جاء على مقتضى القاعدة، وأن العدول عن المصدر المنصوب إلى الجار والمجرور لم يكن اختيارًا أسلوبيًا مجردًا، وإنما ضرورة يفرضها نظام العربية. ومن هنا اتصل التوجيه الإعرابي عنده بالمعنى، فأصبح اختلاف العامل سببًا مباشرًا في اختلاف البنية التعبيرية، ويكشف هذا النموذج كذلك عن حرص ابن عاشور على إعمال العامل الظاهر وعدم اللجوء إلى تقديرات بعيدة أو تأويلات متكلفة، إذ حمل التركيب على وجهه الأصلي، وربط اختلاف الصياغة باختلاف الفاعل، من غير حاجة إلى إخراج المصدر عن معناه أو تضمين العامل ما لا يحتمله. وبذلك حافظ على ظاهر النظم، وجعل القاعدة النحوية منطلقًا لتفسير اختيار القرآن لهذا الأسلوب.

يبرز هذا النموذج أن ابن عاشور لم ينظر إلى قواعد النحو بوصفها أحكامًا شكلية، وإنما اتخذها أساسًا في تفسير النظم القرآني، فجعل اختلاف العامل سببًا في اختلاف البناء التركيبي. كما يكشف عن ميله إلى ترجيح العامل الظاهر متى استقام به المعنى، وعدم العدول إلى توجيهات بعيدة أو تقديرات لا يقتضيها السياق. ومن هنا فإن قوة العامل في هذا الموضع لا تتمثل في أثره الإعرابي فحسب، بل في قدرته على تفسير سر العدول من المصدر المنصوب إلى لام التعليل، وهو ما يعكس منهج ابن عاشور في ربط المقتضيات النحوية بالتحليل التفسيري.

النموذج الثالث: ترجيح العامل الظاهر في تعليق الفعل عن العمل في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾

من المسائل التي تكشف عن دقة معالجة ابن عاشور لقضية العامل النحوي موقفه من الأفعال التي تُعلَّق عن العمل، إذ لم يقصر هذه الظاهرة على أفعال القلوب كما هو الشائع في كتب النحو، وإنما نظر إليها بوصفها ظاهرة أوسع تحكمها طبيعة التركيب والسياق. ويتجلى ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [الحجر: 60]، حيث جاء هذا التركيب بعد قوله: ﴿وَقَدَّرْنَا﴾، فذهب ابن عاشور إلى أن «إنَّ» علقت الفعل «قدَّرنا» عن العمل في مفعوله، وأن الأصل في الكلام: قدَّرنا غبورها، أي: حكمنا ببقائها مع الهالكين، إلا أن القرآن عدل إلى الأسلوب المؤكد بـ «إنَّ» واللام لإبراز تحقق هذا القضاء وثبوته[42].

ولا يقف تحليل ابن عاشور عند بيان أثر «إنَّ» في تعليق الفعل، بل يتجاوز ذلك إلى تقرير قاعدة نحوية عامة، إذ يؤكد أن التعليق ليس خاصًا بأفعال القلوب، كما شاع في كثير من كتب النحو، وإنما قد يطرأ على غيرها إذا اقتضى السياق ذلك، وإن كان وروده في غير أفعال القلوب أقل استعمالًا. وبهذا يجعل ابن عاشور القاعدة النحوية أكثر اتساعًا، مستندًا إلى الشاهد القرآني نفسه، دون أن يخرج عن أصول النحو، ويبرز في هذا الموضع اعتماده على العامل الظاهر؛ إذ لم يلجأ إلى تقدير فعل آخر أو إنشاء تركيب جديد لتوجيه الآية، بل أبقى الفعل «قدَّرنا» هو العامل الأصلي في الجملة، وجعل التعليق عارضًا على عمله بسبب دخول «إنَّ»، وهو توجيه يحافظ على وحدة التركيب ويجنب النص تقديرات لا تدعو إليها الحاجة.

ويكشف هذا المنهج عن اختلاف واضح بين ابن عاشور وبعض النحاة الذين قصروا التعليق على أفعال القلوب أو جعلوا استعماله في غيرها نادرًا لا يقاس عليه. أما ابن عاشور فلم ينطلق من التقعيد المجرد، وإنما انطلق من دلالة النص القرآني، فجعل الاستعمال القرآني نفسه أساسًا لتقرير القاعدة، وهو ما يعكس منهجه في الموازنة بين الاعتبارات النحوية

[42] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 14، ص 62.

والاستعمال اللغوي. ومن جهة أثر العامل، فإن هذا النموذج يبين أن تعليق الفعل عن العمل لا يعني إلغاء أثره، وإنما هو تعليق مؤقت اقتضاه دخول أداة لها قوة معنوية في التركيب، ولذلك ظل الفعل محتفظًا بموقعه في بناء الجملة، وإن لم يظهر أثره الإعرابي مباشرة في معمول لفظي. ويؤكد ذلك أن ابن عاشور لم يرَ في التعليق ضعفًا للعامل، وإنما عدَّه مظهرًا من مظاهر مرونة النظام النحوي، الذي يوازن بين مقتضيات النحو ومقاصد البيان.

يفيد هذا النموذج أن ابن عاشور يتعامل مع نظرية العامل بوصفها نظامًا مرنًا، لا مجموعة قواعد جامدة؛ فالتعليق عنده لا يلغي عمل العامل، ولا يستدعي إنشاء عامل مقدر، وإنما يعلقه لاعتبارات تركيبية وبلاغية مع بقاء العامل قائمًا في بنية الكلام. ويكشف ذلك عن ميله إلى المحافظة على العامل الظاهر، وعدم العدول عنه إلا إذا اقتضى التركيب نفسه ذلك، وهي سمة تكررت في النماذج السابقة، مما يدل على أنها تمثل منهجًا عامًا في تفسيره، لا مجرد اختيار في موضع واحد.

خلاصة المطلب الثاني

تكشف النماذج السابقة أن ابن عاشور لم يكن ينظر إلى العامل النحوي من زاوية البناء الإعرابي وحده، وإنما جعله عنصرًا أساسًا في تفسير النظم القرآني وترجيح وجوه الإعراب. فقد ظهر في نموذج ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت﴾ ميله إلى إبقاء الظرف متعلقًا بالعامل الظاهر عن طريق التضمين، وعدوله عن تقدير عامل جديد ما دام ظاهر التركيب يغني عنه. كما أظهر نموذج ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس﴾ أن اختلاف العامل والفاعل كان أساسًا في تفسير العدول من المصدر المنصوب إلى لام التعليل، تطبيقًا للأصول التي قررها النحاة في باب المفعول لأجله. أما في نموذج ﴿إنها لمن الغابرين﴾ فقد بين أن تعليق الفعل عن العمل لا يقتصر على أفعال القلوب، وأن العامل الظاهر يبقى محتفظًا بمكانته في التركيب وإن عُلِّق أثره الإعرابي لاعتبارات دلالية. وتقود هذه النماذج إلى نتيجة منهجية تتمثل في أن ابن عاشور يجعل الأصل في التوجيه الإعرابي هو المحافظة على العامل الظاهر، ولا يعدل إلى تقدير عامل آخر إلا إذا تعذر حمل الكلام على ظاهره أو اقتضت ذلك ضرورة نحوية لا سبيل إلى تجاوزها. ولذلك نجده يوظف وسائل نحوية متعددة، كالتضمين، والتعليق، وربط العامل بالسياق، ليحافظ على وحدة التركيب ويجنب النص التقديرات المتكلفة، وفي ضوء ذلك فإن قوة العامل في منهجه لا تتحدد بكونه ظاهرًا أو مقدرًا فحسب، بل بقدرته على تفسير البناء التركيبي والكشف عن دلالته في آن واحد، وهو ما يميز توجيهاته الإعرابية في التحرير والتنوير عن كثير من المعالجات التي اقتصرت على بيان الوجه النحوي دون الوقوف عند أثره في المعنى.

المطلب الثالث: أثر قوة العامل النحوي في توجيه المعنى التفسيري

لا يقف أثر العامل النحوي عند حدود ضبط العلاقات الإعرابية بين عناصر التركيب، وإنما يمتد إلى الإسهام في بناء المعنى التفسيري وترجيح دلالاته؛ فاختيار العامل أو ترجيح وجه من وجوه العمل قد يفضي إلى اختلاف في فهم النص القرآني، ولذلك لم يكن المفسرون ينظرون إلى العامل بوصفه قضية صناعية مجردة، بل جعلوه وسيلة للكشف عن مقاصد الخطاب القرآني[43]. ويبرز هذا الاتجاه بوضوح عند ابن عاشور؛ إذ ربط بين قوة العامل وبين ما ينتجه من آثار دلالية، فلم يكن يكتفي بإثبات الوجه الإعرابي، وإنما يبين أثره في توجيه المعنى وترجيح بعض الاحتمالات التفسيرية على غيرها. وتتناول النماذج الآتية تطبيقات هذا المنهج من خلال مقارنة توجيهات ابن عاشور بأقوال عدد من المفسرين والنحاة.

[43] ابن حمزة، نظرية العامل في النحو، ص 150.

النموذج الأول: أثر قوة العامل في ترجيح المعنى التفسيري في قوله تعالى: ﴿فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾

يتجلى أثر قوة العامل النحوي في توجيه المعنى التفسيري عند ابن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [النحل: 51]، إذ لم يقف عند بيان الوظيفة الإعرابية لتقديم المفعول، وإنما ربط هذا التقديم بالمقصد العقدي الذي سيقت الآية لتقريره، وهو إفراد الله تعالى بالرهبة كما أفرد بالألوهية. فقد ذهب ابن عاشور إلى أن الالتفات من الغيبة إلى التكلم في قوله: ﴿فَإِيَّايَ﴾ جاء مناسبًا لانتقال الخطاب من تقرير وحدانية الله تعالى على سبيل الإخبار إلى مواجهة المخاطبين بالأمر المباشر، مما يزيد معنى الرهبة قوةً وتأثيرًا. ثم بين أن اقتران الفعل ﴿فارهبون﴾ بالفاء يفيد التفريع على ما سبقه، وأن تقديم الضمير المنفصل يقتضي تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، فكأن التقدير: إياي ارهبوا، فارهبون، أي: أمرتكم أن تقصروا رهبتكم عليَّ، فارهبوني امتثالًا لهذا الأمر[44]. وبذلك لم يعد التقديم مجرد أسلوب للتوكيد، بل أصبح جزءًا من بناء نحوي يؤدي وظيفة دلالية تتمثل في تحقيق القصر وتأكيد الامتثال.

ويتفق الزمخشري مع ابن عاشور في أن الالتفات من الغيبة إلى التكلم يزيد الخطاب قوةً في الترهيب، ويرى أن قوله تعالى: ﴿فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ أبلغ من أن يقال: وإياه فارهبوه؛ لما في الانتقال إلى ضمير المتكلم من تعظيم شأن الأمر وتقوية أثره في نفس المخاطب. كما ربط تقديم المفعول بتوكيد معنى الوحدانية الذي سبق تقريره في قوله تعالى: ﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾، فجعل البلاغة أساسًا في تفسير قوة هذا الأسلوب[45]. أما أبو حيان فقد اتفق معهما في أن الالتفات أبلغ في إفادة الرهبة، غير أنه ركز على الجانب النحوي، فقرر أن الضمير ﴿إياي﴾ منصوب بفعل محذوف متأخر يدل عليه الفعل المذكور، وتقديره: إياي ارهبوا، ثم تعقب ابن عطية حين قدَّر الفعل قبل الضمير، وعدَّ ذلك مخالفًا لأصول النحو؛ لأن القاعدة تقتضي إذا كان المفعول ضميرًا منفصلًا والفعل متعديًا إليه وحده أن يتقدم الضمير ويتأخر الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، ولا يجوز تقديم الفعل إلا في مواضع الضرورة الشعرية[46].

وتكشف هذه المقارنة أن المفسرين الثلاثة التقوا في تقرير الأثر البلاغي للتفات وتقديم المفعول، غير أن زاوية المعالجة اختلفت؛ فالزمخشري أبرز القيمة البلاغية للأسلوب، وأبو حيان عني بتقرير صحة التخريج النحوي وفق قواعد العربية، في حين جمع ابن عاشور بين الجانبين، فأسس التحليل البلاغي على توجيه نحوي دقيق، وربط تقدير العامل المحذوف بمقصد الآية في قصر الرهبة على الله تعالى، فجعل التحليلات النحوية طريقًا إلى استنباط المعنى التفسيري.

يرى الباحث أن ابن عاشور من خلال هذا النموذج لم يكتفِ بإثبات صحة التخريج النحوي أو بيان القيمة البلاغية للالتفات، وإنما جمع بينهما في إطار واحد، فجعل العلاقة بين العامل والمعمول أساسًا لفهم دلالة القصر والاختصاص. وإذا كان الزمخشري قد أبرز قوة الأسلوب من جهة البلاغة، وأبو حيان قد دافع عن سلامة التخريج من جهة الاعتبارات النحوية، فإن ابن عاشور استطاع أن يربط بين الأمرين، فبيَّن أن تقدير العامل ليس غاية صناعية، وإنما وسيلة للكشف عن سر النظم وإبراز المقصد العقدي الذي سيقت الآية لتأكيده. ويبدو أن هذا المنهج يمثل إحدى الخصائص البارزة في

[44] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 14، ص 172.

[45] الزمخشري، الكشاف، ج 2، ص 610.

[46] أبو حيان، البحر المحيط، ج 6، ص 543.

تفسيره؛ إذ تتداخل عنده القاعدة النحوية مع التحليل التفسيري، فلا ينفصل الإعراب عن الدلالة، ولا تُدرس العلاقات النحوية بمعزل عن مقاصد الخطاب.

النموذج الثاني: أثر قوة العامل في ترجيح المعنى التفسيري في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ﴾

يبرز أثر التحليل النحوي والصرفي في توجيه المعنى التفسيري عند ابن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة: 90]، إذ لم يقف عند بيان أصل الصيغة ووجوه اشتقاقها، وإنما تجاوز ذلك إلى بيان أثر هذا الاشتقاق في توجيه المعنى، وربط بين البنية اللغوية والمقصد التفسيري للآية. فقد قرر أن لفظ ﴿المعذرون﴾ يحتمل وجهين من جهة الاشتقاق؛ فإن حمل على أصحاب الأعذار الصادقة كان أصله المعتذرون، فأدغمت التاء في الذال لتقارب المخرجين، كما أدغمت في نظائرها، فيكون اللفظ دالًا على من جاء معتذرًا بعذر صحيح. أما إذا حمل على أصحاب الأعذار الكاذبة، فإنه يكون اسم فاعل من عذّر، أي: أظهر العذر وتكلفه من غير حقيقة. ثم انتهى إلى أن اختيار القرآن لهذه الصيغة لم يكن على سبيل المصادفة، وإنما جاء ليحتمل المعنيين معًا، فتشمل الآية أصحاب الأعذار الصادقة، كما تشمل المتعللين بالأعذار الباطلة، وهو ما يجعل اللفظ أوسع دلالة من حمله على أحد الوجهين وحده[47].

ويتفق الزمخشري مع ابن عاشور في بيان الاحتمالين الاشتقاقيين، فذكر أن ﴿المعذرون﴾ قد تكون من عذّر، أي تكلف العذر من غير حقيقة، وقد تكون في أصلها المعتذرون بعد إدغام التاء في الذال، ثم عرض اختلاف القراءات وما يترتب عليها من اختلاف في المعنى، كما ناقش بعض الأوجه الصرفية وردَّ ما لا يراه صحيحًا منها، إلا أن عنايته انصبت على بيان أصل الصيغة والقراءات وتوجيه كل قراءة، دون أن يتوسع في بيان الحكمة من اختيار هذا اللفظ في السياق القرآني[48]. أما أبو حيان فقد توسع في عرض القراءات والأوجه الصرفية، فنقل أقوال الأخفش والفراء والزجاج وابن الأنباري وغيرهم في اشتقاق الكلمة، وبيّن أن الصيغة تحتمل أن تكون من افتعل أو من فعّل، ثم انتقل إلى الخلاف في المراد بالمعذرين، أَهُم المؤمنون أصحاب الأعذار الصحيحة أم المنافقون أصحاب الأعذار الكاذبة؟ ورجّح – استنادًا إلى سياق الآية – أن التقسيم الوارد في قوله تعالى: ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ يدل على أن المعذرين فريق يغاير الذين كذبوا، مما يقوي حملهم على أصحاب الأعذار الصادقة[49]. ويظهر من المقارنة أن الزمخشري وأبا حيان انصرفا في المقام الأول إلى تحرير الاشتقاق والقراءات وترجيح أحد المعنيين، بينما اتجه ابن عاشور إلى توظيف هذا التعدد الاشتقاقي في تفسير سر اختيار الصيغة القرآنية نفسها، فرأى أن قوة التعبير تكمن في استيعابه للمعنيين معًا، فلا يضيق بأحدهما دون الآخر. وبذلك لم يجعل الاشتقاق غاية في ذاته، وإنما وسيلة للكشف عن سعة الدلالة وإثراء المعنى التفسيري.

يكشف هذا النموذج عن جانب مهم من منهج ابن عاشور في توظيف التحليل النحوي والصرفي في خدمة التفسير؛ إذ لم يتعامل مع تعدد الأوجه الاشتقاقية على أنه مجرد خلاف لغوي، وإنما نظر إليه بوصفه مفتاحًا لفهم اتساع الدلالة القرآنية. وإذا كان الزمخشري قد أبرز الجانب اللغوي، وأبو حيان قد رجح أحد الاحتمالات استنادًا إلى السياق، فإن ابن عاشور جمع بين الدلالة اللغوية والسياق التفسيري، فجعل الصيغة القرآنية قادرة على استيعاب الفريقين جميعًا دون تعارض. ويبدو أن

[47] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 10، ص 292.

[48] الزمخشري، الكشاف، ج 2، ص 300.

[49] أبو حيان، البحر المحيط، ج 5، ص 464.

هذه المعالجة تمثل إضافة منهجية مميزة؛ لأنها تنقل البحث من حدود التخريج الصرفي إلى بيان أثره في توجيه المعنى، وهو ما ينسجم مع منهجه العام في ربط المقتضيات النحوية بمقاصد النظم القرآني.

يدل هذا النموذج على أن قوة العامل عند ابن عاشور لا تتجلى في أثره الإعرابي وحده، بل في قدرته على توجيه المعنى من خلال استثمار الإمكانات الاشتقاقية التي تتيحها البنية العربية. فاختلاف الاشتقاق لم يؤدِّ عنده إلى تعدد متعارض في المعنى، بل إلى توسيع دائرة الدلالة بما يوافق السياق القرآني. وبذلك فإن التحليل النحوي والصرفي أصبح وسيلة لترجيح المعنى التفسيري، لا غاية مستقلة، وهو ما يمثل إحدى الخصائص المنهجية البارزة في تفسير التحرير والتنوير.

ثالثًا: أثر قوة العامل في ترجيح المعنى التفسيري في قوله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾

يتجلى أثر العامل النحوي في توجيه المعنى التفسيري عند ابن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: 41]، إذ لم يقتصر على بيان الوجه الإعرابي للمصدر المؤول في قوله: ﴿فأن لله خمسه﴾، وإنما ربط بين تقدير أحد ركني الإسناد وبين اتساع الدلالة التي قصدها النظم القرآني. فقد ذهب ابن عاشور إلى أن المصدر المؤول من «أن» ومعموليها يحتمل وجهين؛ فيجوز أن يكون مبتدأً حذف خبره، أو خبرًا حذف مبتدؤه، ويقدَّر المحذوف بما يناسب معنى الاستحقاق الذي أفادته اللام، كأن يقال: فحقٌّ الله خمسه، أو فواجبٌ أن لله خمسه. ثم بين أن العدول عن التصريح بأحد ركني الإسناد ليس لمجرد الإيجاز، وإنما لما يحققه الحذف من توسيع دائرة الدلالة؛ إذ يفتح المجال لاحتمال أكثر من تقدير، مثل: حق، وثابت، وواجب، ولازم، وكلها معانٍ تتآزر في تقرير استحقاق الله تعالى لهذا الخمس، وبهذا فإن قوة التركيب عنده لا تنبع من تعيين تقدير واحد، بل من إبقاء الدلالة منفتحة على جملة من المعاني التي يجمعها أصل الاستحقاق[50].

أما الزمخشري فقد اقتصر على الجانب الإعرابي، فذهب إلى أن المصدر المؤول مبتدأ، وخبره محذوف، وقدره بلفظ «حق» أو «واجب»، فجعل الغاية من التقدير استكمال البناء الإسنادي واستقامة الإعراب، دون أن يتوسع في بيان الأثر الدلالي المترتب على تعدد وجوه التقدير[51]. وسار أبو حيان في الاتجاه نفسه، فنقل توجيه الزمخشري، وبيَّن جواز تقدير الخبر بـ «حق» أو «واجب»، كما عرض أوجهًا نحوية أخرى، منها رأي الفراء في تخريج الآية، وناقش بعض القراءات الواردة فيها، إلا أن عنايته انصبت على تحرير الوجوه الإعرابية وبيان مدى جوازها في ضوء القواعد النحوية، أكثر من عنايته ببيان ما يترتب على تلك الأوجه من فروق دلالية[52]. ويتبين من هذه المقارنة أن المفسرين اتفقوا في أصل جواز التقدير، غير أن ابن عاشور انفرد بالنظر إلى الحذف من زاوية وظيفته في بناء المعنى، فلم يجعل تقدير الخبر غاية في ذاته، بل عدَّ حذفه وسيلة لإثراء الدلالة وإبقاء النص صالحًا لاستحضار أكثر من معنى يلتقي عند تقرير استحقاق الله تعالى للخمس. وبهذا انتقل من بيان ما يجوز تقديره إلى بيان لماذا اختير الحذف أصلًا، وهو سؤال لا يظهر حضوره بهذه الصورة عند الزمخشري أو أبي حيان.

يكشف هذا النموذج عن خصوصية منهج ابن عاشور في الإفادة من نظرية العامل النحوي؛ إذ لم يتعامل مع الحذف بوصفه وسيلة لاستكمال الإسناد فحسب، وإنما نظر إليه باعتباره عنصرًا مقصودًا في بناء المعنى. فإذا كان الزمخشري وأبو

[50] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 10، ص7.

[51] الزمخشري، الكشاف، ج 2، ص 221.

[52] أبو حيان، البحر المحيط، ج 5، ص 320.

حيان قد عنيا بتحديد المحذوف وتوجيهه إعرابًا، فإن ابن عاشور تجاوز ذلك إلى بيان القيمة الدلالية للحذف، ورأى أن إبقاء الخبر غير مصرح به أكسب التركيب سعةً في المعنى، وجعل النص قابلًا لاستحضار جملة من المعاني المتقاربة دون أن يتقيد بأحدها. ومن هنا أصبحت قوة العامل عنده مرتبطة بقدرته على استيعاب هذه الدلالات، لا بمجرد إحداث الأثر الإعرابي. يؤكد هذا النموذج أن ابن عاشور لا يفصل بين الأصول النحوية والتفسير، وإنما يجعل التقدير النحوي وسيلة للكشف عن المقاصد الدلالية للنص القرآني. فالحذف عنده ليس مجرد ظاهرة تركيبية، بل أداة لتوسيع الدلالة وإغناء المعنى، وهو ما يبرز أثر قوة العامل في توجيه المعنى التفسيري. وتكشف هذه المعالجة عن سمة منهجية متكررة في التحرير والتنوير، تتمثل في أن اختيار الوجه النحوي لا ينفصل عن مراعاة المقصد البلاغي والسياق العام للآية، وهو ما يميز تفسير ابن عاشور عن كثير من المعالجات التي وقفت عند حدود التخريج الإعرابي.

النتائج

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من خلال تحليل النماذج المختارة من تفسير التحرير والتنوير، أمكن استخلاص النتائج الآتية:

1. أظهرت الدراسة أن ابن عاشور لم يتعامل مع نظرية العامل النحوي بوصفها قضية إعرابية مجردة، وإنما جعلها أداةً لتفسير النص القرآني، فارتبط توجيهه للعامل دائمًا بالسياق ومقاصد الخطاب، ولم يقتصر على بيان الحكم النحوي في ذاته.
2. كشفت الدراسة أن الحذف والتقدير عند ابن عاشور يخضعان لضوابط نحوية ودلالية دقيقة، فلا يلجأ إلى تقدير عنصر محذوف إلا إذا اقتضت ذلك ضرورة صناعية أو دل عليه السياق، مما يعكس منهجًا يقوم على حمل الكلام على ظاهره قبل اللجوء إلى التقدير وتجنب التكلف.
3. تبين أن ابن عاشور يميل إلى ترجيح العامل الظاهر متى أمكن حمل التركيب عليه، ويعد تقدير عامل جديد آخر الحلول التي يلجأ إليها، وهو ما ظهر في عدد من المواضع، مثل تعليقه الظرف بالفعل الظاهر في قوله تعالى: ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت﴾.
4. أوضحت الدراسة أن ابن عاشور يوظف وسائل نحوية متعددة، كالتضمين، والتعليق، والحذف، للمحافظة على قوة العامل الظاهر، وربط العلاقات النحوية بالسياق، دون الإكثار من العناصر المقدرة.
5. بينت الدراسة أن توجيهات ابن عاشور الإعرابية لا تنفصل عن المعنى التفسيري؛ إذ كان يختار من الأوجه النحوية ما ينسجم مع مقصد الآية وسياقها، ويجعل التوجيه النحوي وسيلةً لترجيح الدلالة، لا غاية مستقلة.
6. كشفت المقارنة مع الزمخشري وأبي حيان أن ابن عاشور يوافقهما في كثير من الأصول النحوية، إلا أنه يتميز عنهما بتجاوز حدود التخريج الإعرابي إلى بيان أثره في بناء المعنى، مما أكسب تفسيره بعدًا تحليليًا يجمع بين التقدير النحوي والدلالة التفسيرية.
7. أظهرت الدراسة أن ابن عاشور لا يقتصر على بيان صحة الوجه الإعرابي، بل يعلل اختياره من خلال بيان الحكمة من الأسلوب القرآني، كما ظهر في تفسيره لصيغ مثل: ﴿المعذرون﴾، حيث جعل تعدد الاحتمالات الصرفية وسيلةً لتوسيع الدلالة واستيعاب أكثر من معنى صحيح.

8. أكدت الدراسة أن قوة العامل النحوي عند ابن عاشور لا تتجلى في أثره الإعرابي فحسب، وإنما في قدرته على توجيه المعنى التفسيري، وربط البناء اللغوي بالمقاصد البلاغية والعقدية للنص القرآني، وهو ما ظهر في نماذج مثل: ﴿فإياي فارهبون﴾ و﴿فأن لله خمسه﴾.
9. أوضحت الدراسة أن منهج ابن عاشور يقوم على الموازنة بين التوجيه النحوي والبلاغة والتفسير، فلا يعالج القضايا الإعرابية بمعزل عن السياق، بل يجعلها جزءًا من منظومة متكاملة تهدف إلى الكشف عن أسرار النظم القرآني.
10. خلصت الدراسة إلى أن خصوصية منهج ابن عاشور في معالجة نظرية العامل تتمثل في الجمع بين أصالة القواعد النحوية، واستثمارها في توجيه المعنى التفسيري، بما يجعل التوجيه الإعرابي وسيلةً لفهم النص القرآني وإبراز مقاصده، وهو ما يمثل إضافةً مميزة إلى جهود المفسرين والنحاة المتقدمين.
11. أظهرت الدراسة أن الجمع بين التحليل النحوي والمقارنة التفسيرية أتاح الكشف عن جوانب منهجية في تفسير ابن عاشور لم تكن ظاهرة عند الاقتصار على التخريج الإعرابي، ولا سيما في تفسيره للعلاقة بين العامل والدلالة.
12. تؤكد الدراسة أن إعادة قراءة نظرية العامل النحوي في ضوء كتب التفسير تكشف عن إمكانات واسعة للربط بين النحو والتفسير، وتبرز أن أثر العامل يتجاوز ضبط العلاقات الإعرابية إلى الإسهام في ترجيح المعاني واستنباط المقاصد، وهو ما يدعو إلى توسيع الدراسات التطبيقية في هذا المجال.

التوصيات

- الإفادة من منهج ابن عاشور في دراسة قضايا العامل النحوي في كتب التفسير الأخرى، ولا سيما تفاسير المدرسة البيانية.
- إجراء دراسات مستقلة تتناول أثر نظرية العامل في الترجيحات التفسيرية عند المفسرين المتأخرين، ومقارنتها بمنهج ابن عاشور.
- توسيع الدراسة مستقبلًا لتشمل بقية قضايا العامل النحوي، مثل التنازع، والإعمال والإهمال، والتعليق، وربطها بأثرها في توجيه المعنى التفسيري.

قائمة المصادر والمراجع

إبراهيم، محمد. (د.ت.). التقري لتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور. الرياض: دار ابن خزيمة.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. (2009). الأصول في النحو. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1978). الخصائص. بيروت: دار الهدى.

ابن حمزة، مصطفى. (2004). نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية وتركيبية. الرباط: جامعة محمد الخامس.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984). التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. دمشق: دار الفكر.

أبو بكر، محمد. (2019). التعليل النحوي في التحرير والتنوير: دراسة نموذجية. مجلة الدين والعلم، 2.(1)

أبو حيان، محمد بن يوسف. (2000). البحر المحيط في التفسير. بيروت: دار الفكر.

الأنباري، محمد بن القاسم. (1971). إيضاح الوقف والابتداء. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

الأنصاري، وليد عاطف. (2014). نظرية العامل في النحو العربي: عرضًا ونقدًا. إربد: دار الكتاب الثقافي.

تمام حسان، عمر. (2006). اللغة العربية: معناها ومبناها. بيروت: عالم الكتاب.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف. (2004). معجم التعريفات. القاهرة: دار الفضيلة.

دادة، أسماء. (2023). المسائل النحوية في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور: جزء سبح أنموذجًا (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الوادي، الجزائر.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (1986). الإيضاح في علل النحو. بيروت: دار النفائس.

الزمخشري، محمود بن عمر. (1978). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. القاهرة: دار الريان للتراث.

الزمرلي، صادق. (1986). أعلام تونسيون. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

السكاكي، يوسف بن أبي بكر. (1987). مفتاح العلوم. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين. (1998). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). بيروت: دار الكتب العلمية.

الشريف، أحمد عبد الرحمن محمد علي. (2020). أسس التفكير النحوي عند الطاهر ابن عاشور في كتابه التحرير والتنوير (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة فيلادلفيا، الأردن.

الغالي، بالقاسم. (1996). الشيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور: حياته وآثاره. بيروت: دار ابن حزم.

مباركة، مأمون تيسير محمد. (2013). التضمين النحوي في تفسير "التحرير والتنوير" لابن عاشور (1296 هـ = 1879م – 1393 هـ = 1973م). مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، 10(1)، 127– 143.

النذير، محمد. (2009). الاختيارات العلمية للعلامة محمد الطاهر ابن عاشور من خلال تفسيره التحرير والتنوير. بيروت: دار ابن حزم.